تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 على القضية الفلسطينية

عبد الرحمن حلمي الفرا*

ملخص: يتناول هذا البحث التداعيات السياسية على القضية الفلسطينية، عقب فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأمريكية 2020. حيث يستعرض البحث أهم التحدّيات التي خلقتها سياسة الرئيس الجمهوري السابق ترامب الخارجية للقضية الفلسطينية، بشكلٍ تجاوزت فيه حد الانحياز إلى حد التطرف في دعم المشروعات والطموحات الاحتلالية الإسرائيلية. ويدرس البحث العديد من المتغيرات السياسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر في القضية الفلسطينية عقب إعلان فوز بايدن؛ وهو ما يعكس حجم التفاعل الاستباقي مع السياسات الأمريكية المرتقبة تجاه الشرق الأوسط عمومًا. يُركّز البحث في معالجة المعلومات على استخدام منهجَي البحث التاريخي والوصفي، إلى جانب استخدامه طريقتَي: "تتبع الظواهر"، و"التنبؤ بالتناظر" من المنهج الاستشرافي؛ بهدف الكشف عن ملامح السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الأمريكية، القضية الفلسطينية، السياسة الخارجية الأمريكية.

* باحث دكتوراه في التاريخ والعلوم السياسية – جامعة سكاريا التركية.

Repercussions of the 2020 US Presidential Elections Results on the Palestinian Cause

ABDELRAHMAN ALFARRA*
ORCID NO : 0000-0002-2871-3059

ABSTRACT *This study deals with the political repercussions on the Palestinian cause, after the victory of the Democratic candidate, Joe Biden, in the 2020 US presidential elections. The study reviews the most important challenges that former Republican President Trump's foreign policy created for the Palestinian cause. The study follows many political changes that have a direct and indirect impact on the Palestinian cause, following the announcement of Biden's victory. This reflects the size of the proactive interaction with the anticipated US policies towards the Middle East in general. The study focuses on information processing on the use of historical and descriptive research methodologies, in addition to using two methods: "phenomena tracking" and "symmetry prediction" from the prospective approach; In order to reveal the features of the foreign policy of US President Joe Biden towards the Palestinian-Israeli conflict.*

Key Words: U.S. Elections, The Palestinian issue, U.S. Foreign Policy.

* PhD Student, Social Sciences Institute - Sakarya University, Turkey.

رؤية تركية
2021-(1/10)
62 - 29

DOI:10.36360/1560-010-001-002

مقدمـــة:

أعلنت وسائل الإعلام الأمريكية في 7 نوفمبر 2020، فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي أُجريت في 3 نوفمبر، فأصبح الرئيس ذا الرقم (46)، متفوِّقًا على منافسه الجمهوري دونالد ترامب؛ فارضًا عليه مغادرة البيت الأبيض بعد فترة رئاسية واحدة في مشهد لم يتكرر منذ مغادرة جورج بوش الأب بانقضاء فترته الوحيدة سنة 1992,[1] يأتي ذلك في ظل حالة الجدل غير المسبوقة التي خلقها ترامب حول عدد من سياساته غير المتزنة داخليًّا وخارجيًّا، امتدت إلى المسّ بالديمقراطية الأمريكية، عبر التشكيك في نتائج الانتخابات، وبلغت حدّ تحريض أنصاره على اقتحام مقرّ الكونغرس الأمريكي في جلسته المشتركة يوم 6 يناير 2021، التي استؤنفت لاحقًا وأُعلِن فيها عن حسم الأغلبية للديمقراطيين بمجلس الشيوخ إلى جانب النواب، كما جرت خلالها المصادقة على نتائج فوز بايدن؛ ليتم تنصيبه رسميًّا في العشرين من الشهر نفسه.[2]

تشغل توجهات وسياسات المرشحين لدخول البيت الأبيض واعتلاء سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام مختلف الدول والقوى غير الدولة، الفاعلة في السياسة الإقليمية والدولية منذ وقت مبكر يسبق الانتخابات بكثير، فمصير العديد من القضايا قد يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة حدوث تغيّر في التوجهات، أو درجة الاهتمام التي سيوليها المرشح الفائز بتلك القضايا.

بالإضافة إلى أن كثيرًا من الفاعلين السياسيين يرسمون ملامح سياساتهم العامة وفقًا لتوجهات السياسة الأمريكية، وطبيعة مواقفها إزاء القضايا الدولية أو الإقليمية المشتركة؛ لما للولايات المتحدة من تأثير كبير في النظام الدولي العالمي، وفعاليةٍ عالية في بناء التكتلات والأحلاف، بعد أن أَضحى النظام الدولي أحادي القطبية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، وبات يُطلَق على أمريكا «شُرطيّ العالم».[3]

تتصدر القضية الفلسطينية سُلَّم القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، وتحظى باهتمام خاص من مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لما لها من ارتباط وثيق بوضع «إسرائيل»، حليف أمريكا الإستراتيجي في المنطقة، وهذا ما استدعى الوقوف من خلال هذا البحث على تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 على القضية الفلسطينية، في عمل يقدّم توصيفًا لما آلت إليه أوضاع القضية في عهد الرئيس دونالد ترامب، ويستعرض أهم المتغيرات السياسية المؤثرة في القضية عقب فوز الرئيس المنتخب جو بايدن، ويساعدنا في التعرف إلى ملامح السياسة الخارجية لبايدن تجاه

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل عام.

أوّلًا/ التحدّيات التي خلقتها سياسة ترامب الخارجية للقضية الفلسطينية:

أدى وصول دونالد ترامب «Donald Trump» إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير 2017 إلى إحداث تغيرات مختلفة في السياسات الأمريكية داخليًّا وخارجيًّا[4]، وكان يمكن أن يكون هذا الأمر عاديًّا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفروقات التي تُعزَى إلى اختلاف الطبيعة الشخصية للرؤساء، وخلفياتهم السياسية والحزبية، ولاسيّما وقد جاء ترامب الجمهوري خلفًا لباراك أوباما الديمقراطي- إلا أن حجم التغيرات والتحولات الكبرى التي فرضها ترامب في كثير من القضايا بلغت الحدّ الفجّ وغير المعتاد في عُرف السياسة الأمريكية وحتى العالمية.

كانت من بين أبرز القضايا التي تأثرت بسياسة ترامب، وتعرضت لمنعطفات حادة- القضية الفلسطينية التي لا تزال قائمة بفعل استمرار الصراع الفلسطيني – «الإسرائيلي»

منذ أن تفجَّر أواخر أربعينيات القرن العشرين.[5] إن دراسة توجهات الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن «Joe Biden» تجاه القضية الفلسطينية تستدعي الوقوف على تطورات الأمر الواقع التي فرضها سلفه ترامب، وأدت إلى خروج أمريكا عن دورها بوصفها راعيًا محايدًا لمفاوضات التسوية؛ إلى الدور المنحاز تمامًا لـ«إسرائيل»، بعد أن عُدّ ترامب أول رئيس أمريكي يُشكّك في مبدأ «حلّ الدولتين» الداعي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود سنة 1967م، إلى جانب تجاهله للثوابت الفلسطينية، كحق العودة للاجئين، والقدس، وتوفير شَرْطَي التفاوض المتمثلين في المرجعية ووقف الاستيطان.[6]

نستعرض أهم التحديات السياسية التي خلقتها سياسة ترامب للقضية الفلسطينية على النحو الآتي:

1. الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، ونقل السفارة الأمريكية إليها:

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر 2017 اعتراف إدارته رسميًّا بالقدس المحتلة عاصمة لـ«إسرائيل»، ووجّه وزارة الخارجية إلى بدء عملية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس،[7] وقد أنهى بذلك ما دأب عليه الرؤساء الأمريكيون من تأجيل المصادقة كل ستة أشهر على قرار الكونغرس القاضي بنقل السفارة إلى القدس منذ تشريعه سنة 1995 على شكل قانون.[8]

وعمليًّا انتهى نقل السفارة بعد إعلان ترامب بحوالي خمسة أشهر وسط احتفالٍ كبيرٍ عُقد يوم 13 مايو 2018 في الذكرى الـ 70 لإعلان قيام دولة «إسرائيل»، وكان من تبعات المضي في تلك الخطوة أن فتحت الباب أمام عدة دول لتقوم بالأمر نفسه، كغواتيمالا، وباراغواي، وغيرهما.[9] بينما لم يقف الحال عند ذلك فقد قررت إدارة ترامب في 18 أكتوبر 2018 دمج قنصليتها العامة في القدس المحتلة التي تُعَدّ قناة تواصل للفلسطينيين، لكون سفارتها تمثل قناة تواصل للإسرائيليين.[10]

2. الضغط على الجانب الفلسطيني وإضعاف تمثيله السياسي:

تبنت إدارة ترامب فكرة «السلام الاقتصادي» ليكون بديلًا عن «السلام السياسي» القائم على مبدأ «حل الدولتين» وإقامة دولة فلسطين، وأعلنت أنها منفتحة على خيارات بديلة، وعملت منذ وقت مبكر على الترويج لمشروع تسوية خاص بالرئيس ترامب قائم على تلك الأفكار المنحازة لـ«إسرائيل»[11]؛ الأمر الذي أقلق الفلسطينيين، وزاد من درجة التباين مع الموقف الأمريكي.

اتّخذت إدارة ترامب عدة خطوات تصعيدية ضد الفلسطينيين للضغط عليهم، وإجبارهم على التسليم بشكل التسوية التي يطرحها، وقد بدأت واشنطن الضغط بتقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بتجميد نحو 300 مليون دولار في 16 يناير 2018، من أصل مساعدتها البالغة حوالي 365 مليون دولار، وعادت بعد عدة أشهر فقطعتها بشكل كامل في 3 أغسطس 2018 مع دعوات بوقف عملها؛ وهذا تسبب في اتخاذ إدارة الوكالة عدة قرارات أفضت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.[12]

> **تم إعلامنا رسميًا بأن الإدارة الأميركية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن عقابًا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية**

بالمقابل تراجع الدعم المالي الرسمي للفلسطينيين منذ بداية عهد الرئيس ترامب، فلم تمنح واشنطن دعمًا للموازنة الفلسطينية في مارس 2017، بينما أصدر البيت الأبيض بيانًا في 25 أغسطس 2018 جاء فيه: «إن واشنطن أعادت توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم»، كما أعلنت الخارجية الأمريكية في 7 سبتمبر 2018 حجبها 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها كمساعدة لستة مستشفيات فلسطينية في القدس.[13]

وجاءت تلك الإجراءات عقب إعلان ترامب في 6 سبتمبر أنه: «لن يمنح الفلسطينيين أي مساعدات حتى عودتهم إلى مفاوضات السلام»، وزاد الضغط المباشر على القيادة الفلسطينية إثر إبلاغهم بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن؛ حيث صرَّح الراحل صائب عريقات «أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» في 10 سبتمبر 2018 بالتالي: « تم إعلامنا رسميًا بأن الإدارة الأميركية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن عقابًا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية»[14].

فيما أقدمت إدارة ترامب في 16 سبتمبر 2018 على طرد السفير الفلسطيني لديها «حسام زملط» وعائلته،[15] وقد أعلن لاحقًا عريقات خلال مؤتمر صحفي في 31 يناير 2019 أن: «الإدارة الأميركية قطعت 844 مليون دولار عن الشعب الفلسطيني ومؤسساته»، كما كشف أنه: «اعتبارًا من الأول من فبراير ستغلق بالكامل جميع مكاتب ومؤسسات ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المفتوحة منذ عام 1967»[16].

3. طرح «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية:

كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 28 يناير 2020 خلال مؤتمر صحفي رافقه فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن الشق السياسي من رؤيته «السلام من أجل الازدهار» الهادفة إلى تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، واصطلح على تسميتها إعلاميًا بـ«صفقة القرن»[17]، حيث سبق ذلك في 25 يونيو 2019 إعلان صهره ومستشاره السياسي جاريد كوشنير عن الشق الاقتصادي من الرؤية في ورشةٍ عقدت بدولة البحرين. وقد حضر المؤتمر في البيت الأبيض سفراء ثلاث دول خليجية، هم: الإماراتي يوسف العتيبة، والبحريني عبد الله بن راشد آل خليفة، والعُمانيَة حنينة بنت سلطان المغير، في ظل غياب للفلسطينيين الذين تمسكوا بموقفهم الرافض للصفقة منذ انطلاقة ارهاصاتها بداية عهد ترامب.[18]

رسَّخت بنود الصفقة التي جاءت في 181 صفحة؛ جدّية إدارة ترامب في تصفية القضية الفلسطينية من وجهة نظر الفلسطينيين وعديد المراقبين المحايدين، وكان من أبرز القضايا الحرجة التي تضمنتها:[19]

أ. القدس: ضمت الصفقة تعهدًا أمريكيًّا بأن تبقى القدس «عاصمة غير مقسّمة» لـ«إسرائيل» مقابل اعتبار بعض المناطق شرق وشمال الجدار الأمني الإسرائيلي حولها عاصمةً للفلسطينيين، بما في ذلك كفر عقب، والقسم الشرقي من شعفاط وأبو ديس.[20]

ب. الدولة الفلسطينية: تُصادر الصفقة حُلم الفلسطينيين بدولة على حدود سنة 1967 عقب نشر ترامب لخريطة «دولة فلسطين المستقبلية»، وقد ضمّت في طرفها الأول الأجزاء الجغرافية المتبقية من الضفة الغربية ومحيط القدس بعد اجتزاء نحو 160 مستوطنة إسرائيلية أُنشئت في الضفة بعد سنة 1967 مشتملةً بذلك على كامل منطقة الأغوار،[21] وفي طرفها الثاني قطاع غزة الذي سيتم ربطه بتلك الأجزاء بواسطة طريق سيُنشأ لاحقًا؛ لتكتمل ما وصفه بعض المحلّلين بـ«خريطة قطعة الجُبن السويسرية» أو «خريطة الجهاز الهضمي» لدولة فلسطين الجديدة، حيث لا منافذ بحرية ولا برية باستثناء مصر من غزة، ولا سيادة ولا أمن مستقل، أمّا امتلاك للسلاح فمقابل الخضوع الكامل للسيطرة الأمنية الإسرائيلية![22]

جـ. الاعتراف بيهودية «إسرائيل»: تفرض الصفقة على الفلسطينيين الاعتراف بـ«إسرائيل» على أنّها «دولة قومية للشعب اليهودي»؛ كي لا يبقى لاحقًا مسوّغ لهم بالمطالبة باسترداد أيّ من أراضيهم المغتصبة.[23]

د. اللاجئون: تنهي الصفقة وضع اللاجئين الفلسطينيين بمجرد إبرامها، وتحرمهم

العودة أو التعويض، وتضع ثلاثة خيارات للاجئين الباحثين عن مكان إقامة دائم تتلخّص فيما يأتي: الاستيعاب في فلسطين ضمن قيود، أو الاندماج في البلدان المضيفة بحسب موافقتها، أو قبول 50 ألف لاجئ يجري توزيعهم خلال 10 سنوات على دول مجلس التعاون الإسلامي التي توافق على المشاركة في حل إعادة التوطين.[24]

نشبت حالة من التوتر في الأراضي الفلسطينية عقب إعلان الرئيس ترامب لصفقة القرن، وأجمعت السلطة والفصائل الفلسطينية تتقدمهما حركتا فتح وحماس على رفض الصفقة، التي عدّتها صفقةً للتصفية لا للتسوية، بعد أن تجاوزت جميع الثوابت الفلسطينية، ولم تترك أي أرضية يمكن البناء عليها،[25] وهذا جعل من إمكانية إيجاد شريك أو (مُحلّل) فلسطيني لتطبيق الصفقة أو التفاوض على بنودها أمرًا صعبًا.

4. مساندة «إسرائيل» في «خطّة الضمّ» لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية الفلسطينية:

ما أن بدأت تخفت ردود الفعل على إعلان صفقة القرن، وتتكسر حدة موجة الجدل الإعلامي والسياسي حولها، حتى خرج رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في 6 أبريل 2020 ليعلن عن اتفاقه مع بني غانتس زعيم تحالف «أزرق أبيض» على تسوية سياسية داخلية ضمن مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي في «إسرائيل»؛ تقتضي تنفيذ جزءٍ من صفقة القرن بشكل أحادي، وهو الجزء المتعلق بـفرض السيادة على غور الأردن والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي تشكل ما نسبته ٪30 من أراضيها، ابتداءً من يوليو 2020.

ظلّت جدية إعلان نتنياهو عن «خطة الضم» محل تجاذب إلى أن جرى توقيع اتّفاق رسمي مع «أزرق أبيض» في مايو 2020، تعهد وفقه نتنياهو بالتشاور مع غانتس حول تفصيلات فرض السيادة، وتوفير الدعم الأمريكي لهذا القرار الذي عُرف إعلاميًّا بـاسم «خطة الضمّ أو الإلحاق»، وبالرغم من تعذر تنفيذ القرار في شهر يوليو بفعل الخلافات الإسرائيلية الداخلية حول الخطة، وتردي الأوضاع الصحية والاقتصادية مع انتشار جائحة كورونا، وتصلُّب الموقف الرسمي والفصائلي الفلسطيني الرافض، إلا أن نتنياهو عاد في شهر سبتمبر وأعلن لجمهور ناخبيه عن نيته تنفيذ الضم،[26] وبقي على ذلك الموقف حتى تاريخ كتابة البحث.

تستند فكرة ضم أراضي من الضفة الغربية الفلسطينية في أساسها إلى عاملين؛ الأول: الواقع الاستيطاني الذي فرضته «إسرائيل» بالقوة على الأرض؛ عبر تغوّلها على أراضي الضفة القابعة ضمن حدود سنة 1967، التي يتعامل معها القانون الدولي بوصفها أرضًا

محتلة يُحظر ضمها أو إنشاء مستوطنات عليها، والثاني: صفقة القرن الأمريكية؛ التي جاءت لتضفي الشرعية على الواقع الاستيطاني المفروض، وقدمت خريطة لـ«فلسطين المستقبلية» بلا جغرافيا المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة غور الأردن في الضفة الفلسطينية.

من الناحية العملية ما كان لنتنياهو وقادة «إسرائيل» أن يذهبوا بعيدًا في تجاوز جميع المبادئ والأعراف التي اتفق عليها حتى العالم الغربي بشأن تصورات تسوية القضية الفلسطينية، من دون غطاء من إدارة ترامب الأمريكية، التي تبنّت سياسة مساند لـ«خطة الضم» الإسرائيلية تمثّلت فيما يأتي:

أ. الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة: سبق الإعلان الإسرائيلي عن «خطة الضم» تحوّل تاريخي في الموقف الأمريكي من الاستيطان في الضفة، الذي بقي ملتزمًا بوجهة النظر القانونية لوزارة خارجيته منذ سنة 1978 التي تعدّ «إنشاء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967؛ مخالفة للقانون الدولي»، إلى أن أعلن مايك بومبيو وزير خارجية ترامب في 18 نوفمبر 2019 قائلًا: «بعد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، توافق هذه الإدارة على أن إنشاء مستوطنات مدنية إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي»[27]. وقد تبع قرارَ إدارة ترامب الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة، قرارٌ آخر في 25 مارس؛ تعترف وفقه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على أراضي الجولان السورية المحتلة![28]

ب. دعم الموقف الإسرائيلي عقب الإعلان عن «خطة الضمّ»: أحدث خبر توافق نتانياهو–غانتس في نيسان 2020 حول «خطة الضم» ضجةً كبيرة في الأوساط السياسية الدولية والإقليمية، وشخصت الأنظار نحو الإدارة الأمريكية، ومعرفة إذا ما كانت ستسمح لـ«إسرائيل» بالمضي في مسار «الضم» ضمن صفقة القرن من دون تفاهمات مع الفلسطينيين. جاء الموقف الأمريكي متأثرًا بسياسة ترامب الداعمة للرؤية اليمينية الإسرائيلية، حيث أعلن السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان في 6 مايو أن بلاده مستعدة للاعتراف بسيادة تل أبيب على مستوطنات الضفة، وأوضح لصحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية إن واشنطن «لا تخطط لفرض أي شروط جديدة على هذه الخطوة»، لكنه طالب باستكمال «العديد من العمليات قبلها»[29]. وحتى مع تصاعد موقف الأمم المتحدة الرافض للمضي في «خطة الضم»، خرج مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شينكر في 9 مايو خلال حديثه عن الزيارة المقررة لوزيره

بومبيو إلى إسرائيل خلال أيام؛ فأكّد أن واشنطن لم تغير موقفها من مسألة ضم «إسرائيل» لمستوطنات الضفة.[30] أما عن الموقف الأمريكي من إمكانية تأجيل تنفيذ «خطة الضم»، فقد جرت إحالة الأمر لظروف «إسرائيل» وجاهزيتها لذلك، حيث كشفت صحيفة معاريف العبرية في 22 يونيو أن مستشار وصهر ترامب جاريد كوشنر يتبنى موقفًا يقضي بأنه على الإدارة الأمريكية ألا تؤيد إلا مخططًا لتنفيذ الخطة، يكون متفقًا عليه من كل محافل الائتلاف في «إسرائيل»[31]. وأيَّد ذلك تصريح بومبيو في 24 يونيو بأنَّ ضم أجزاء من الضفة «قرار يخص الإسرائيليين»، وأوضح قائلًا: «الأمر متروك لـ«إسرائيل» لاتخاذ قراراتها الخاصة بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية، وفقًا لما تعهد به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو»، كما بيَّن أنّ توسيع السيادة الإسرائيلية هو قرار «يتخذه الإسرائيليون»[32].

جـ. القرار الأمريكي باعتبار منتجات مستوطنات الضفة «منتجات إسرائيلية»: قام وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 19 نوفمبر 2020 بزيارة مصنع بساغوت الإسرائيلي لصناعة النبيذ، الواقع في إحدى المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية، وتحديدًا تلك المقامة على تلال قرب القدس خلال زيارة رسمية له إلى «إسرائيل»؛ ليكون بذلك أعلى مسؤول أمريكي يزور تلك الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، التي يعدّها المجتمع الدولي مستوطنات مقامة غير قانونية، استنادًا إلى اتفاقية جنيف. لكن التحدّي الأكبر الذي أقدمت عليه أمريكا، هو ما تمثل في بيان الخارجية الأمريكية الذي نشره بومبيو مساء يوم الزيارة، وأعلن خلاله اعتراف أمريكا بإسرائيلية منتجات المستوطنات المقامة على أراضي الضفة، ووجّه لوضع نص «صُنع في إسرائيل» ضمن العلامة الأصلية لتلك المنتجات، مقابل فصل علامة منتجات المناطق التي تحتفظ بها السلطة الفلسطينية في الضفة عن منتجات غـزة، مُشيرًا لذلك بكونه: « اعترافًا بأن غزة والضفة الغربية منفصلتان سياسيًّا وإداريًّا ويجب معاملتهما وفقًا لذلك»[33]. وبالفعل أعلنت إدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية في 23 يونيو عن دخول القرار المتعلق بوضع علامات «صُنع في إسرائيل» على المنتجات المصنعة في المناطق التي تسيطر عليها «إسرائيل» في الضفة الغربية حيز التنفيذ[34].

د. إدارة حملة علاقات سياسية تجاه دولٍ عربية للتطبيع مع «إسرائيل»:

قادت إدارة الرئيس ترامب حملة علاقات سياسية غير مسبوقة تجاه عدد من الدول العربية لدفعها نحو تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، في سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة؛ أسهمت من خلالها عمليًّا في تحقيق أكبر أهداف المشروع الصهيوني المتمثل

في دمج «إسرائيل» كدولة أصيلة ضمن نسيج منطقة الشرق الأوسط، واستخدمت من أجل ذلك وسائل مختلفة، تنوعت ما بين الترهيب والترغيب في بعض الأحيان.

تَصَدَّر ترامب شخصيًّا الإعلان عن أهم التطورات بشأن التطبيع، فقد أعلن عن تطبيع الإمارات العربية المتحدة في 13 أغسطس 2020، وتبع ذلك إعلانه عن انضمام البحرين لاتفاقية التطبيع مع «إسرائيل» في 11 سبتمبر، وحضر بنفسه مؤتمرًا لتوقيع الاتفاقية بحضور نتنياهو إلى جانب وزيري خارجية البلدين في 16 سبتمبر، ثم أعلن عن التوصل لتسوية مع السودان في 24 أكتوبر للتطبيع مقابل منحها نقاطًا مهمة بالنسبة لها، أبرزها العمل على رفعها من قائمة الإرهاب.[35] وعلى الطريقة نفسها أعلن ترامب في 10 ديسمبر عن اتفاقه مع ملك المغرب محمد السادس على تطبيع كامل العلاقات مع «إسرائيل»، مقابل اعتراف أمريكا بمغربية الصحراء الغربية،[36] وقد لحق ذلك تنظيم مؤتمر توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بين البلدين في 22 ديسمبر، حيث وقع عليها من طرف المغرب الإسلامي سعد العثماني، رئيس الوزراء، ومن طرف «إسرائيل» مئير بن شبات، مستشار الأمن القومي لدولة «إسرائيل»، وذلك بحضور جاريد كوشنر، كبير مستشاري البيت الأبيض، وأفراهام بيركو فيتش، المساعد الخاص لترامب والممثل الخاص المكلف بالمفاوضات الدولية.[37]

ثانيًا / أهم المتغيرات السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية عقب فوز بايدن:

إن استعراضنا لأبرز التحديات التي خلقتها سياسة الرئيس الأمريكي ترامب للقضية الفلسطينية، في مشهد تعدّى حدّ الدعم والانحياز التقليدي لـ«إسرائيل» إلى حد التطرف في دعم طموحات اليمين الإسرائيلي، ومشروعاته التوسعية- أظهر بشكل جلي تجاوز أمريكا كثيرًا من خطوط السياسة التي رسمتها على مدار عقود، وهذا يدفعنا لتتبع أهم المتغيرات المحلية والإقليمية التي طرأت عقب إعلان فوزن المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة الأمريكية، وهو ما يسمح بتثبيت المواقف التي بدأت مختلف الأطراف الفاعلة والمؤثرة في القضية الفلسطينية باتخاذها بناءً على تقديراتها لشكل السياسة الخارجية الجديدة في عهد بايدن.

1. متغيرات محلية متعلقة بمسار المصالحة الفلسطينية:

أ. تطورات جولات المصالحة الفلسطينية:

تمكنت حركة حماس عبر فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 25 يناير 2006، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية في مارس

في العام ذاته- من إنهاء حالة التفرد القيادي لحركة فتح التي أدارت السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة المنبثقة عن اتفاق أوسلو سنة 1993، في حين بقيت سيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن دخلتها سنة 1968، إلى جانب استمرار قائدها محمود عباس رئيسًا للسلطة الفلسطينية منذ انتخابه مطلع 2005,[38]

تعرضت حكومة حماس منذ تشكيلها إلى الحصار الإسرائيلي بمساعدة وغطاء من أمريكا وحلفائها في المنطقة، كما دخلت في خلاف مع فتح التي لم تستوعب خسارتها الانتخابية، وشهد الفلسطينيون صراعًا بدأ بين مؤسساتهم الرسمية (الرئاسة والتشريعية والحكومية)، وما لبث أن انتقل لاصطدام مسلح بين قواعد الحركتين، بلغ ذروته في يونيو 2007؛ لتنتج حالة «الانقسام الفلسطيني»، حيثُ نجحت حماس في السيطرة على قطاع غزة المحاصر، مقابل تمكن فتح من إحكام قبضتها الأمنية على الضفة الغربية، وراح كل طرفٍ يُدير واقعه بمعزل عن الآخر، ويحشد حلفاءه ومنظومة علاقاته بُغية إسناد حكمه، والقدرة على تصدّر المشهد الفلسطيني.[39]

بالوقوف على مساعي المصالحة الفلسطينية، فقد جرت 14 جولة مصالحة خلال

الـ15 عامًا الأخيرة[40] بين الأطراف الفلسطينية، تتقدمهما حركتا فتح وحماس؛ ابتداءً باتفاق القاهرة عام 2005 الذي شاركت فيه مختلف الفصائل الفلسطينية، وأُجريت على إثره الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية 2005-2006، التي أعقبها وقوع الانقسام سنة 2007، وانتهاءً بجولة المصالحة الأخيرة التي بدأت مطلع يوليو 2020، وشهدت انعقاد لقاءين مهمين: الأول في إسطنبول، والثاني في القاهرة، وكان من أكبر المتغيرات أمامها، مصير الانتخابات الرئاسية الأمريكية.[41]

ب. جُهود المصالحة الفلسطينية ونتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020:

تأذّى الفلسطينيون من سياسات الرئيس الأمريكي ترامب تجاه قضيتهم، إلى درجة دفعت الفرقاء السياسيين إلى إعادة حساباتهم؛ فجاءت جولة المصالحة الأخيرة تحت ضغط الحاجة إلى توحيد الجبهة في مواجهة مخاطر المرحلة، التي عبَّر عنها نائب رئيس حماس الشيخ صالح العاروري خلال لقاءٍ له على قناة الحوار في نوفمبر 2020، قائلًا: «مرحلة ترامب كانت من أسوأ وأقسى المراحل على منطقتنا وبالذات القضية الفلسطينية؛ الاعتراف بالقدس (عاصمة لـ«إسرائيل») ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاستعداد للاعتراف بضم أجزاء من الضفة الغربية، وصفقة القرن التي تقضي على أيّ أمل لشعبنا في إقامة دولة فلسطينية حتى على حدود 67، وأسوأ من ذلك أنه استطاع جلب عددٍ من الدول العربية للتطبيع مع «إسرائيل» من دون الحاجة لذلك!»[42].

وقد كشف العاروري سياق انطلاق مباحثات جولة المصالحة الأخيرة ذاكرًا: «وهذا (أي الضغوط الأمريكية والإسرائيلية) ما جعلنا نُرسل رسالة لأبي مازن، وكان هذا حتى قبل الضم، وقبل بداية شهر يوليو، عندما خرجتُ أنا والأخ جبريل في المؤتمر؛ وصرّحنا بأننا مستعدون أن نصطف سويةً من أجل مواجهة مشروع الضم الصهيوني.. ولم نطلب شراكةً سياسة في السلطة؛ لأننا رأينا أن البيت يحترق، ويجب أن نبدأ بإطفائه، وهم بادروا بعدها بعرض الشراكة السياسية والوطنية بناءً على موقفهم وموقفنا المشرف الذي يُبنى عليه»[43].

شهدت جولة المصالحة الأخيرة تطوراتٍ متلاحقة، فبعد رسالة حماس لعباس في يونيو 2020، جرى بث لقاء مشترك عبر تلفزيون فلسطين ظهر فيه العاروري إلى جانب جبريل الرجوب أمين سر قيادة فتح في 2 يوليو[44]، تبعه اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في 3 سبتمبر الذي عقد لأول مرة بعد الانقسام، ودون تدخل أو رعايةٍ من أطراف أخرى، حيث جرى تنظيمه في بيروت ورام الله بالتزامن عبر تقنية الفيديو

كونفرنس،[45] وأعقبه لقاء وفدي حماس وفتح في إسطنبول بتاريخ 24 سبتمبر بهدف ترجمة قرارات لقاء الأمناء، والتحضير لاجتماع الأمناء الثاني المزمع عقده خلال أيام للإعلان عن خطوات ترتيب البيت الفلسطيني.[46]

أفادت تقديراتُ كثيرٍ من المراقبين للقضية الفلسطينية في فترة سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أنه مِن مصلحة الفلسطينيين فوز جو بايدن، ولكن وقتها لن تكون حركة فتح مضطرة للمضي في مسار المصالحة بالطريقة ذاتها؛ لتقديرها أن إدارة بايدن ستعيد الاعتبار لقيادة السلطة الفلسطينية، وستعمل على توفير الظروف اللازمة لتفعيل المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تحقيق عملية السلام، وهو المسار الإستراتيجي الذي باتت تتبناه فتح مقابل مسار المقاومة الإستراتيجي الذي تتبناه حماس.[47]

جـ. تعثر مسار المصالحة الفلسطينية عقب فوز بايدن:

تأخر انعقاد اجتماع الأمناء العامين الثاني للفصائل الفلسطينية، الذي كان من المنتظر انعقاده مطلع أكتوبر 2020، وتداولت بعض الأطراف الفلسطينية معوّقاتٍ تتعلق بمكان الاستضافة، ومع ذلك انتهى شهر أكتوبر من دونِ حدوث تقدم، بينما كانت الأعين شاخصةً نحو الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي أُجريت في 3 نوفمبر، وما أن بدأت ترشح النتائج لمصلحة بايدن، حتى بهتت كثيرًا تصريحات المسؤولين الفلسطينيين المتفائلة حول المصالحة، واكتنف الغموض مصير المسار بأسره.[48]

التقى وفدا حماس وفتح برئاسة العاروري والرجوب في مصر بتاريخ 19 نوفمبر، ولكن من دون أن ينجحا بالاتفاق حول القضايا المزمع البت فيها؛ كآليات إعادة ترتيب منظمة التحرير، وتفعيل المقاوم الشعبية في الضفة، وتنظيم انتخابات شاملة؛ الأمر الذي دفع المخابرات المصرية للتدخل لتوجيه المجتمعين إلى إصدار بيان عام يطمئن الرأي العام، لحين رجوع الوفدين إلى أُطرهما القيادية، واتخاذ قراراتٍ بشأن القضايا العالقة.[49]

خرج بيان حماس وفتح في 17 نوفمبر حول محادثات القاهرة بصيغة عامة، ودون المأمول، فيما لم تمضِ سوى ساعات، حتى جاءت المفاجئة من رام الله بإعلان وزير الشؤون المدنية للسلطَة حسين الشيخ إعادة العلاقات مع «إسرائيل»، مؤكدًا بذلك رجوع السلطة عن قرارها المتخذ ردًّا على «خطّة الضمّ» في 19 مايو الماضي، والقاضي بوقف العمل بالاتفاقيات، ورفض تسلّم أموال المقاصة (عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبيها سلطات الاحتلال نيابةً عن السلطة)، وهذا ما أثار قضية العودة للتنسيق الأمني من جديد، وهي من أكبر القضايا الحساسة التي من شأنها نسف التقارب مع فصائل المقاومة

وفي مقدمتها حماس والجهاد.[50]

كشف قرار السلطة القاضي بالعودة إلى التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، عن حسم الأولى أمرها وإعادة ترتيب أولوياتها لمصلحة تخفيض التصعيد مع الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم بوادر حسن نية تجاه إدارة بايدن على أمل إسهامه في دفع عملية السلام، مقابل إرجاء المواصلة في مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي لظروف قد تضمن فيها شروطًا أفضل للتفاوض. وقد أفادت مصادر فلسطينية: «أن ما جرى ضربة للمصالحة الفلسطينية، التي استخدمها الرئيس محمود عباس كورقة ضغط وتهديد بوجه الاحتلال وإدارة الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، وليس كخيار إستراتيجي وطني».[51]

بالمقابل فقد أشارت القناة 12 العبرية إلى أن الحكومة الإسرائيلية أبلغت السلطة الفلسطينية، في رسالة من منسق عملياتها في الأراضي المحتلة، أنها تلتزم بالاتفاقيات مع السلطة، كما كان الحال قبل مايو الماضي، ولفتت القناة إلى أن «العبء الاقتصادي الذي تعاني منه السلطة وانتخاب إدارة بايدن، مكّنا من عودة التنسيق»[52].

فيما أظهرت تلك التطورات أن الاتصالات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» لم تتوقف، فقد جاء في بيان لمكتب وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس، تعليقًا على عودة العلاقات أنه «في الأسابيع الأخيرة، كان هناك تبادل رسائل عبر مبعوثين بين غانتس والمسؤولين الفلسطينيين حول هذا الموضوع. نتيجةً لذلك، تقترب «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية من استئناف التنسيق»، وأضافت الوزارة نقلًا عن غانتس أن «انتخاب بايدن رئيسًا للولايات المتحدة يُشكل للفلسطينيين أُفقًا جديدًا، وذريعةً للنزول عن الشجرة التي صعدوها»، وفيما يتعلق بصياغة مخطط استئناف التنسيق، فقد نقل مراسل موقع «واللا» العبري باراك رافيد عن مسؤولين إسرائيليين أن الحكومة النرويجية هي التي توسطت لإخراج هذه الصيغة.[53]

مثّل قرار عودة السلطة إلى التنسيق الأمني إعلانًا عن إخفاق مسار المصالحة، وهو ما دفع الفصائل الفلسطينية لإصدار بيانات الرفض والتنديد لذلك القرار، في ظل كل ما تم إحرازه من تقدّم في المصالحة.[54] لكن سرعان ما انبرى طرفا الانقسام الأساسيين فتح وحماس في توضيح ما حدث، وتبادل تهمة المسؤولية عن الإخفاق، ومن ذلك حديث عضوَي اللجنة المركزية لفتح وممثليها في المصالحة الرجوب وفتوح عن أن إصرار حماس في لقاء القاهرة على تزامن مواعيد انتخابات المجلس الوطني مع التشريعي والرئاسة، وتراجعها عن قرار التوالي الذي قبلت به في لقاء إسطنبول الذي سبقه- كان أحد أهم أسباب إخفاق المسار.[55] وبالمقابل لم يرى العاروري ممثل وفد حماس في

طرح مسألة التزامن مشكلةً تستدعي الإعلان عن إخفاق المصالحة، وعدّ أن خبر عودة التنسيق الأمني هو ما أحبط تقدمها.[56]

بقيت حالة التعثر مخيّمة على مسار المصالحة، إلى أن بُعثت آمال جديدة مع الجهود التي كشف عنها إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس في الأول من يناير 2021؛ حول إجراء حركته «اتصالات داخلية وخارجية من أجل إنجاح هذه الجهود والتحركات لاستكمال ما بدأته من خطوات في الحوار مع الإخوة في حركة فتح والفصائل الوطنية والإسلامية».[57]

وأكد بيانٌ لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2 يناير، تسلمه رسالةً خطيةً من هنية عبر جبريل الرجوب؛ دفعته لإبلاغ حماس عن ترحيبه بما جاء في الرسالة بشأن «إنهاء الانقسام وبناء الشراكة وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال انتخاباتٍ ديمقراطية بالتمثيل النسبي الكامل: انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني بالتتالي والترابط، وتأكيده التزام حركة فتح بمسار بناء الشراكة والوحدة الوطنية»، إلى جانب قراره القاضي بـ»دعوة حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، للاجتماع به لبحث الإجراءات الواجبة الاتباع لإصدار المراسيم الخاصة بالانتخابات وفق القانون»[58]. وعمليًّا يلزم الخروج من حالة التعثر التي شهدتها المباحثات الأخيرة الكثير من الخطوات العملية، من أجل المضي في مسار المصالحة المليء بالمفاجآت.

أمام ذلك كله يمكن استنتاج أهم العوامل التي ستظل مؤثرة في المصالحة، والساحة المحلية الفلسطينية بشكل عام، خلال فترة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، نذكرها على النحو الآتي:

1. تأثر ميزان المصالح والمكاسب لطرفي المصالحة الفلسطينية، بتزايد فرص العودة إلى مسار التسوية والسلام وفق رؤية الرئيس المنتخب بايدن لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2. تَعاظم الحاجة لتوحيد وتمتين جبهة التمثيل الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، والإدارة الأمريكية الجديدة؛ لدفعها نحو حدٍّ مقبول من الأخلاقية في التعامل مع القضية الفلسطينية، ووقف سيل الكوارث التي لحقت بالفلسطينيين جراء سياسة ترامب متطرفة الانحياز نحو «إسرائيل».

3. استمرار غياب برنامج وطني فلسطيني تجتمع عليه الفصائل في السلوك السياسي والميداني؛ بحيث يترك فرضية التعثر عند الخوض في أيٍّ من التفصيلات، حيث البون

كبير بين برنامجَي التسوية والمقاومة.

4. بقاء قرار السلطة «عودة التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي» عاملًا مهددًا لأي تفاهمات مصالحة فلسطينية مرتقبة؛ أمام إمكانية تفجر الوضع حال تصادمت السلطة مع المقاومين في الضفة الغربية.

2. متغيرات إقليمية ذات تأثير غير مباشر في القضية الفلسطينية:

أ. العلاقة مع تركيا:

تنامى تصوّر عند كثير من المراقبين أن تركيا كانت ترغب في فوز ترامب على حساب بادين في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020، لعدة أسباب وملاحظات ليست محل دراستنا، ولكن العلاقة بين البلدين في فترة ترامب لم تكن بتلك الوردية المتخيلة، إلا أن تبني بايدن في وقت سابق عدة مواقف مزعجة لتركيا؛ عزّزت من ذلك التصور، ويُسجل من أبرز تلك المواقف:

– التدخل في الشأن الداخلي التركي: حيث عبرت أنقرة في 16 أغسطس 2020 عن غضبها الشديد بعد نشر مقطع مسجل للمرشح الديموقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن خلال مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» في ديسمبر الماضي، انتقد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووصفه بـ«المستبد»، ودعا إلى دعم خصومه.[59]

– دعم منظمات مصنفة في لائحة الإرهاب لدى أنقرة: حيث تعتمد رؤية بايدن للحل السياسي في سوريا على دعم حلفاء أمريكا، وفي مقدمتها وحدات حماية الشعب الكردية المصنّفة منظمة إرهابية في أنقرة، كما أن التزام بايدن بعدم تسليم غولن يمثّل دعمًا لتنظيمه بالنسبة للأتراك.

– الموقف من شراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الروسي «S-400»: إذ يعترض بايدن على امتلاك تركيا للمنظومة، ويتبنى فرض عقوبات عليها بسبب ذلك.

– الموقف من السلوك التركي في المنطقة: إذ يعترض بايدن على السلوك التركي في عدة ملفات، كالتدخل في قرة باغ عبر إمداد باكو بالسلاح، والأعمال «المثيرة للتوتر» في شرق المتوسط بحسب وصفه.[60]

عقب الإعلان عن فوز جو بايدن بالانتخابات الأمريكية، يمكن رصد تغير في شكل الخطاب والسلوك السياسي التركي تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة، فتهنئةً أردوغان لبايدن وإن كانت قد تأخرت ليومين، حتى سبقه في ذلك رئيس حزب الشعب الجمهوري

المعارض في تركيا كمال كليتشدار أوغلو،[61] إلا أنها أكدت تطوير العلاقة بين البلدين، وذكرت أن: «التحديات العالمية والإقليمية التي تعترضنا اليوم تحتم علينا السعي لمواصلة تطوير وتعزيز علاقاتنا القائمة على أساس المصالح والقيم المشتركة»[62].

كما جاء تعيين السفير التركي في طوكيو مراد ميرجان سفيرًا في واشنطن، تأكيدًا لتصور أنقرة بشأن ضرورة إعادة ضبط العلاقات بعد مرحلة استثنائية في عهد ترامب، خصوصًا أن الرجل صاحب ماض جيد في العمل الدبلوماسي في طوكيو، وهو مقرب من الرئيس أردوغان، وقد درس الدكتوراه في الولايات المتحدة، وعمل أستاذًا جامعيًا في جامعة ولاية كليفلاند، وهذا يجعله مؤهلًا أكثر للقيام بتلك المهمة.[63]

ويتزامن مع ذلك أنباء حول اختيار الرئيس أردوغان لـ أفق أولوتاش سفيرًا جديدًا لدى «إسرائيل»، لملء المنصب الدبلوماسي الذي تُرك شاغرًا لأكثر من عامين، إثر الخلاف الذي نشأ بعد الاعتداء الإسرائيلي الدامي على الاحتجاجات الحدودية في غزة بمايو 2018، التي أودت بحياة 60 فلسطينيًا، ويرى محللون في هذه الخطوة التركية؛ سعيًا لتخفيض التوتر مع «إسرائيل»، وكسبًا لود الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن.[64]

يحمل هذا التوجه التركي الساعي إلى المحافظة على علاقات جيدة لأنقرة مع كلٍّ من واشنطن وتل أبيب انعكاسات على القضية الفلسطينية، فمع قبول الأولى بسقف بايدن تجاه القضية الفلسطينية المتمثل بـ»حل الدولتين»[65]، فإن وقائع الاستيطان الإسرائيلي على الأرض سيحول دون المضي بسلاسة نحو خيار التسوية برمته، بيد أن ما يمكن أن يشكل مصدر قلق للفلسطينيين بسبب ذلك التوجه؛ التفكير في مستقبل احتضان تركيا عددًا من الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية، إلى جانب علاقتها الوثيقة بحركة حماس المقاومة، وهو ما يُغضب «إسرائيل»، ومن خلفها، وهم حُلفاؤها الأمريكيون والأوروبيون.[66]

وقد عبر الرئيس أردوغان في 25 ديسمبر عن تطلعات تركيا نحو علاقات أفضل مع «إسرائيل»، موضحًا «أن العلاقات الاستخباراتية بين بلاده و»إسرائيل» لم تنقطع، وأنّ مشكلة أنقرة مع بعض الأشخاص الموجودين في هرم السلطة الإسرائيلية»، في حين أكد مواصلة بلاده في سياستها تجاه فلسطين، حيث تابع قائلًا: «السياسة تجاه فلسطين خط أحمر بالنسبة لنا. من المستحيل أن نقبل السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين. تصرفاتهم التي تفتقر إلى الرحمة هناك غير مقبولة»[67].

ما يستدعي الوقوف عليه في هذه التصريحات هو طبيعة التنسيق الأمني بين تركيا و»إسرائيل»، التي تعززت نهاية ديسمبر 2020 بلقاء جمع المخابرات التركية بالموساد،

وهو ما دفع الكاتب وليد عبد الحي إلى استقراء الموضوعات التي قد تدور بين الطرفين، مُظهرًا حجم الملف الفلسطيني منها، ونستعرض تلك الموضوعات على النحو الآتي:[68]

- صلة «إسرائيل» بالأكراد في المنطقة يجعلها مخزن معلومات لتركيا.
- علاقة تركيا ببعض حركات المقاومة الفلسطينية تمثل مخزن معلومات لـ«إسرائيل»، التي اعترضت على منح تركيا بعض قيادات حماس جوازات سفر تركية.
- بعض نقاط التلاقي بين الطرفين لتبادل المعلومات تجاه السياسات الايرانية، وبخاصة في سوريا.
- تبادل المعلومات حول الأوضاع الداخلية في سوريا سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا.
- بعض المعلومات الخاصة بغاز شرق المتوسط واحتمالات الخلاف بين الدول ذات العلاقة.
- التعاون في مجال التسريب المتبادل لبعض التقنيات العسكرية الثنائية، أو الروسية والأمريكية.
- التنسيق الأمني المحتمل في سياستهما المتقاربة جدًّا خلال الأزمة بين أذربيجان وأرمينيا وبعدها.
- تبادل المعلومات بخصوص دراسة وفهم التوجهات الفرنسية في المنطقة وفي شرق المتوسط.

يُظهر استقراء الموضوعات الأمنية المشتركة بين تركيا و«إسرائيل» حضور الملف الفلسطيني بوصفه نقطة لمصلحة تركيا التي تربطها صلات جيدة بمختلف الأطراف الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس التي تخوض غمار صراع أمني وعسكري مباشر مع «إسرائيل». وقد عدّ سيث فرنتزمان محلل شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية- المصالحة بين البلدين «خسارة لـ إسرائيل» التي ستُفسِد علاقاتها مع حلفائها في المنطقة، مقابل تحقيق تركيا مصالحها، وتمكنها من التلاعب بإدارة بايدن، بينما تواصل ترحيبها بشخصيات إيرانية وبحماس التي لم تتوقف عن ممارسة نشاطات مختلفة من الأراضي التركية»[69].

ب. العلاقة مع إيران:

لم تُخفِ طهران ارتياحها لقدوم جو بايدن إلى البيت الأبيض، فقد أعرب الرئيس الإيراني حسن روحاني في 7 نوفمبر 2020، خلال تصريحات لوكالة سند عن أمله في «أن تخضع الإدارة الأمريكية القادمة للأنظمة والقوانين، وتعود إلى جميع التزاماتها»،

وتحدث نائبه إسحاق جهانجيري إلى وكالة إرنا قائلًا: «نأمل بأن نشهد تغييرًا في سياسات أمريكا الهدّامة، والعودة إلى القانون، والالتزامات الدولية، واحترام الشعوب»[70]، فيما كشف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في تصريحات سابقة: «أن بلاده لن تعيد التفاوض على الاتفاق النووي، حتى لو أصبح بايدن رئيسًا لأمريكا» وأكد كذلك: «أن التعامل مع الولايات المتحدة سيختلف إذا توقفت عن سياساتها المدمرة تجاه إيران»، ولفت إلى أن طهران «تتوقع نهجًا مختلفًا من بايدن»[71].

من ناحية أخرى، أبدى بايدن رغبته في إحياء الاتفاق النووي الذي أبرمه أوباما مع إيران في 2015، والمعروف باسم «خطة العمل الشامل المشترك» (JCPOA)، «إذا وافقت إيران على عكس مسارها والالتزام بقيودها»، وقد وعد بايدن بالسعي إلى مزيد من المحادثات مع طهران لتعزيز الاتفاقية، والتصدي «لأنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار» على حد وصفه.[72]

واتفق بايدن مع ترامب بالتشديد على أن أمريكا لن تسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية، لكنها في الوقت ذاته لا تسعى نحو تغيير النظام فيها، موضحًا أيضًا أنه لا ينبغي الدخول في حرب معها. علاوةً على ذلك، أبدى بايدن موافقته على قرار ترامب قتل الجنرال قاسم سليماني في يناير 2020 بوصف ذلك «قرارًا عادلًا بالنظر إلى طبيعة الدور الذي قام به»[73]، في حين علّق لشبكة «CNN» الأمريكية حول اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده قائلًا: «يصعب القول إلى أيّ مدى سيعقّد اغتيال فخري زادة الأمور»[74].

يعتقد بايدن أن تصرفات ترامب المتهورة أسهمت في عزل أمريكا، لا إيران، فتأزيمه العلاقات مع روسيا والصين دفعهما للتقارب مع إيران التي لم تدخر وسعًا في إعادة تشغيل برنامجها النووي، وأصبحت أكثر عدوانية، وهذا جعل المنطقة أقرب إلى حرب كارثية أخرى. بينما يعدّ بايدن أن عودة إيران إلى الاتفاق النووي سيعزز من قدرة أمريكا مع حلفائها على توسيع قيود الاتفاق، وتحقيق سياساتها من خلال:[75]

– فرض عقوبات موجهة ضد الدعم الإيراني «للإرهاب»، وبرنامج الصواريخ البالستية الإيراني.

– دعم صارم لـ«إسرائيل»، في ظل تعاون استخباراتي وأمني قوي مع الشركاء الإقليميين.

– تعزيز قدرة دول مثل العراق على مقاومة النفوذ الإيراني.

– تجديد الالتزام بالدبلوماسية الهادفة لإنهاء الحروب في اليمن وسوريا التي توفر لإيران فرصًا للتوسع.

وقد رجَّح المحلل السياسي الإسرائيلي يوني بن مناحيم، أن تبرُز خلافات بين نتنياهو وبايدن حول الملف الإيراني، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وبيَّن قائلًا: « «لقد توصل الرئيس السابق باراك أوباما، للاتفاق مع إيران عام 2015 عندما كان بايدن نائبًا للرئيس، وقد وجّه نتنياهو انتقادات حادة لهذا الاتفاق، وهو لا يُخفي الآن معارضته لنوايا بايدن، العودة لهذا الاتفاق، حتى لو مع تعديلات»[76].

تُشير مجمل تلك المتغيرات إلى أن سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس المنتخب جو بايدن تجاه إيران ستكون أقل حدةً منها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وهذا سيحمل بالمطلق انعكاسات إيجابية على القضية الفلسطينية، وتحديدًا على فصائل المقاومة، وفي مقدمتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي؛ إذ إن تعافي إيران يعني تعافي تلك الفصائل التي تتلقى دعمًا ماليًّا وعسكريًّا جيدًا منها.

جـ. المصالحة الخليجية:

دعمت الإدارة الأمريكية مساعي احتواء الخلاف بين قطر وجيرانها الثلاثة في 2014 فترة الرئيس أوباما الذي كان بايدن نائبًا له، بيد أن فوز ترامب وزيارته السعودية في 20 مايو 2017، وما أعقبها بعد ثلاثة أيام من حدوث اختراق لوكالة الأنباء القطرية فاقم الأزمة، وبدا أن ترامب يقدّم دعمًا غير مشروط لكل من ولي العهد السعودي والإماراتي، وقد ذكر العديد من المصادر، منها أمير الكويت الراحل ووزير الدفاع القطري خالد العطية أن الأزمة وصلت إلى حد التدخل العسكري الذي كان الدور التركي الداعم لقطر ووجود القوات التركية في الدوحة، وفقًا لاتفاق سابق- أحد العوامل المساهمة في قطع الطريق أمام القيام به.[77]

وإزاء ذلك فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا بريًّا وجويًّا وبحريًّا على قطر منذ 5 يونيو 2017؛ بدعوى دعمها للإرهاب وعلاقتها بإيران، بينما تنفي الدوحة اتهامها بالإرهاب، وتعدّه «محاولة للنيل من سيادتها وقرارها المستقل»[78].

لعبت الكويت الدور الأكبر في مساعي المصالحة الخليجية، وأرست جهود أميرها الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح قواعد تفكيك الأزمة، وقد واصل المسيرة من بعده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، الذي أعلن في 4 ديسمبر 2020، عن سعادته بالتوصل لاتفاق «حل الخلاف بين الأشقاء والحرص على التضامن الخليجي والعربي»، وشكر «الرئيس ترامب على جهوده الداعمة التي تعكس التزام الولايات المتحدة في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة»، ويأتي هذا الإعلان وسط تقارير تفيد بأن إدارة ترامب كثفت جهودها لتسوية الأزمة الخليجية قبل مغادرة البيت الأبيض، ولتضييق

الخناق على إيران.[79]

وقد أثمرت تلك الجهود بإعلان المصالحة في 5 يناير 2021 خلال الدورة الحادية والأربعون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في منطقة العلا بالمملكة العربية السعودية، حيث شارك فيها للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى جانب بقية ممثلي دول مجلس التعاون تحت رئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كما وقعت مصر على بيان القمة معلنةً انضمامها للمصالحة، مع شكر جميع الأطراف لدور الكويت والولايات المتحدة المهم في ذلك.[80]

يذكر عدد من المراقبين أن إدارة بايدن ستكون مضطرة لحظر تصدير السلاح إلى عدد من دول الخليج، ولكن على نطاق أوسع وأعمق مما كان في عهد أوباما فترة ما بعد الربيع العربي، وهذا شكل مصدر قلق كبير لدول الخليج، ولاسيّما أنه بات واضحًا اعتقاد الديمقراطيين بأن واشنطن بحاجة إلى ضبط علاقاتها مع شركائها الخليجيين بما يخدم مصالحها، مع الإشارة إلى ما جاء في برنامج الحزب الوطني من أن «لواشنطن مصلحة

في مساعدة شركائنا في الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية المشروعة، وسوف ندعم حلفاءنا سياسيًّا واقتصاديًّا، ونشجع الجهود الرامية إلى الحد من التوترات الإقليمية»[81].

أسهم فوز بايدن بدفع عجلة المصالحة الخليجية ولو بشكل غير مباشر، بالمقابل نجحت قطر في المحافظة على خصوصية سياساتها، ومواقفها السيادية في مختلف القضايا، كما حملت المصالحة انعكاسات إيجابية على القضية الفلسطينية، حيث أكد بيان قمة العلا مواقف المجلس الثابتة من القضية مستندًا إلى «حل الدولتين» لدعم إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، مع ضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، كما أدان هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلية لعشرات المنازل شرق القدس، وأعرب عن رفض أي توجه لضم المستوطنات في الضفة الغربية، ودعا لاستمرار ودعم أعمال وكالة (الأونروا)؛[82] في مشهد يتقاطع تمامًا مع سياسات السلطة الفلسطينية.

رحب الفلسطينيون رسميًّا وفصائليًّا وشعبيًّا بالإعلان عن المصالحة الخليجية، وثمنت الرئاسة الفلسطينية في بيان لها الموقف من القضية الفلسطينية، حيث قال الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة: إن الرئيس محمود عباس، «يُعبّر عن شكره وتقديره العميق للمواقف الواضحة والقوية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي»، كما أكّد مسؤول العلاقات العربية والإسلامية في حماس عزت الرشق أنَّ: «المصالحة الخليجية وإنهاء الخلاف بين الأشقاء خطوة مهمّة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية في تعزيز العمل المشترك في خدمة قضايا الأمَّة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية في ظل التحديات والمخاطر التي تتعرّض لها»[83].

ويأتي هذا التفاؤل الفلسطيني تجاه المصالحة ليعكس رغبةً في توقف حالة التراجع والتحول التي طرأت منذ الأزمة الخليجية على مواقف بعض الدول العربية، في مقدمتها السعودية والإمارات تجاه فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، التي تعرضت للاتهام بالإرهاب علانيةً في الفترة التي قاد فيها ترامب المنطقة نحو مزيد من التقارب مع «إسرائيل»، وشهر خلالها سيف العقوبات والاتهام بالإرهاب في وجه كل من يقف ضدها. وقد بلغ من آثار ذلك أن أقدمت السعودية على اعتقال عشرات الشخصيات الداعمة لفلسطين من الفلسطينيين والأردنيين المقيمين على أراضيها، وكان من بين أبرزهم ممثل حماس السابق لدى المملكة محمد الخضري، الذي اتهمته بـ«دعم الإرهاب»، والانتماء إلى «كيان إرهابي»[84].

ثالثًا / ملامح السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي:

يتناول هذا المحور ملامح السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال تحديد العوامل المؤثرة في سياساته تجاه الصراع، والوقوف على المحددات العامة التي ستكون ناظمة لتلك السياسات.

1. العوامل المؤثرة في سياسات بايدن تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي:

يحظى الرئيس الأمريكي جو بايدن بخبرة كبيرة في السياسة الخارجية، فهو الرئيس الأطول ارتباطًا بها، إذ أمضى 30 عامًا عضوًا بمجلس الشيوخ، وترأس أكثر من مرة لجنة العلاقات الخارجية فيه، وبلغ أعلى درجات الانخراط في السياسة الخارجية في فترة عمله طوال ثماني سنوات نائبًا للرئيس أوباما (2009–2017)، وكانت له مواقف بارزة تجاه عدة قضايا دولية، منها: عارضَ حرب الخليج سنة 1991، وعارض إرسال تعزيزات للعراق سنة 2007، بعد أن صوت لمصلحة الحرب عليها في 2002، وعارض في 2011 تنفيذ مهمة عسكرية لقتل أسامة بن لادن، كما تبنّى خيار التعامل الدبلوماسي مع إيران مكان فرض العقوبات، وسبق له أن صوّت ضدّ اعتبار الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية.[85]

المدقق في خطاب بايدن خلال فترة السباق الانتخابي لا يخرج بأفكار جديدة بقدر ما يجد من الرجل وعودًا بالعودة إلى سياسات أوباما، أو تقديم نسخة أقل إثارة مما فعله ترامب رئيسًا للبلاد، وبطريقةٍ أخرى يسعى بايدن من وراء ذلك نحو الظهور بمظهر الشخص القادر على تحقيق الحلول الوسط، والفوز بدعم أنصار أوباما من دون إثارة سخط أنصار ترامب.[86]

تمتلك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سياسات عامة تجاه مختلف القضايا والملفات في العالم، بحيث تمثل تلك السياسات المعايير التي يحتكم إليها الرؤساء المتعاقبون عند القيام بأي مناورات سياسية تجاه القضية ذات العلاقة، وفي القضية الفلسطينية هناك معياران لا يمكن لأي رئيسٍ أمريكي إغفالهما، هما: مصالح أمريكا في الشرق الأوسط، وعلاقتها الإستراتيجية معً «إسرائيل»[87].

يُدرك الإسرائيليون أنهم لن يعيشوا عصرًا كعصر الرئيس ترامب الذي كان في مواقفه العملية تجاههم على يمين اليمين الإسرائيلي، وبالنسبة لهم فإن الرئيس المنتخب بايدن

هو ذاته الذي كان نائبًا لأوباما حين امتنع عن استخدام حق النقض بمجلس الأمن الدولي لدى إصداره في ديسمبر 2016 قرار (2334) الذي عدَّ المستوطنات مخالفة للقانون الدولي؛ فالرجل إذن لن يمنح «شيكات مفتوحة» للمستوطنين، وهذا يُفسر قرار الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية الإعلان عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية بعد الإعلان عن فوزه؛ استباقًا لتنصيبه الرسمي في البيت الأبيض، في ظل تقدير كثير من الخبراء أنه سيَغُضُّ الطرف مطلع عهده عن أي مشروعات استيطانية في الضفة؛ سعيًا منه إلى تهدئة الإسرائيليين، ومحاولةً لتغيير الصورة النمطية المأخوذة عنه في أوساطهم.[88]

بالرغم من الانحياز الأمريكي التقليدي للتوجهات الإسرائيلية، إلا أن هناك عدة عوامل تؤدّي دورًا في التأثير في موقف إدارة بايدن تجاه القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، نذكر منها:[89]

1- رغبة الديمقراطيين في العودة إلى المسار التفاوضي، وتبنيهم مواقف أقلَّ انحيازًا تجاه ملفات الحل النهائي، ضمن سقف الرؤية الأمريكية التقليدية.

2- طبيعة العلاقة غير الودية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بإدارته اليمينة، وإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، التي كان بايدن نائبًا للرئيس خلالها. إلى جانب اختيار بايدن وزير الخارجية الأسبق جون كيري ضمن إدارته، وهو صاحب علاقات غير جيدة مع حكومة نتنياهو، وسبق أن حمَّلها مسؤولية إخفاق المفاوضات خلال خطابه الأخير نهاية ولاية أوباما الثانية.

3- حسابات متعلقة بالكتل التصويتية في الانتخابات: تراعي بالدرجة الأولى توجّهات اليسار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي الداعمة للسلام، والعارضة للحلول العسكرية، ويحظى التيار باهتمام كبير من بايدن ذي التوجهات المحافظة، بعدما قام ممثل التيار برني ساندر «Bernie Sanders» بالانسحاب من السباق الانتخابي داخل الحزب لمصلحته، ولتصويت شباب التيار له عبر البريد بمشاركة كبيرة كان لها دور مهمّ في تقدّمه بالانتخابات. كما تراعي بالدرجة الثانية؛ ظهور تأثير للكتلة التصويتية الإسلامية في الانتخابات الأمريكية، حيث حسمت بعضًا من أصوات الولايات لمصلحة بايدن.

4- موقف بايدن المؤيد للتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن ملفها النووي؛ الأمر الذي يثير قلق اليمين الإسرائيلي ومعه السعودية والإمارات، ويحمل انعكاسات على التنسيق مع «إسرائيل» في مختلف الملفات المزدحمة في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

5- حسابات متعلقة بالتحديات الداخلية والخارجية: حيث ستكون أجندة إدارة بادين

مزدحمة داخليًّا في ظل أزمة كورونا والضغط الاقتصادي، وخارجيًّا ستكون أمام تنافس كبير مع الصين، وهذا كله سيقلّل من أولوية القضية الفلسطينية، بينما سيشكل تصاعد التدخل الروسي في القضية دافعًا لتفعيل عملية السلام.

2. المحددات العامة لسياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي:

تأتي عملية رسم المحددات العامة لسياسة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال الوقوف على الخطوط العريضة المرتبطة بالصراع في خطابه الإعلامي، وبرنامجه السياسي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي سبق استعراضها، ومن شأنها أن تؤدّي دورًا مؤثرًا في الطريقة التي سيصوغ بها بايدن سياسته ويرتب أولوياته للمرحلة المقبلة؛ وهذا ما يقودنا إلى المحددات الثلاثة الآتية:

أ. أمن «إسرائيل»:

يركز بايدن على حاجة «إسرائيل» للأمن، وهو يؤكد مواصلة مساعدات بلاده الأمنية لها دون شروط، مع الالتزام بمذكرة التفاهم التاريخية التي وقعها الطرفان سنة 2016،في أواخر فترة إدارة أوباما التي شهدت تعاونًا عسكريًّا واستخباراتيًّا غير مسبوق؛[90] ليكشف عن تصوره بشأن المحافظة على تفوّق «إسرائيل» العسكري في ظل التهديدات الخطيرة التي تواجهها.[91]

يؤكد بايدن خلال خطاباته بشكل واضح أهمية «إسرائيل» بالنسبة له من الناحية المبدئية، وسبق أن أعلن أنه: «صهيوني وفخور بذلك»، ومع إصراره على ضرورة التسوية السياسية مع الفلسطينيين، إلا أنه رفض ممارسة أي ضغوط مالية على «إسرائيل» كي تبدل من سياساتها. كما أقرّ قرار الرئيس دونالد ترامب القاضي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس.[92]

المتتبع لخطاب بايدن يدرك مدى تمسكه بالمضي في عملية السلام، فالرجل ما انفك يوضّح عدم استطاعة واشنطن حماية الإسرائيليين بشكل كامل بدون سلام، معتبرًا أن «إسرائيل» بحاجة إلى وقف نشاطها الاستيطاني وتهديد الضم الذي أكّد أنه لن يحصل على «ضوء أخضر» من إدارته كونه «سيقطع أي أمل في السلام»، ومع ذلك استبعد استخدام المساعدات العسكرية الأمريكية وسيلة ضغط على الإسرائيليين للتخلي عن خطط الضم، ولكنه يرى أنه يتوجب على الفلسطينيين إنهاء التحريض في الضفة الغربية والهجمات الصاروخية من غزة، إلى جانب الاعتراف بحق «إسرائيل» في الوجود كدولة

يهودية مستقلة ديمقراطية آمنة في الشرق الأوسط.[93]

ب. مبدأ «حلّ الدولتين»:

يرى الرئيس الأمريكي جو بايدن في «حل الدولتين» القائم على أساس إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م، مع التفاهم حول القضايا محل الخلاف مثل القدس، واللاجئين، ومستوطنات الضفة؛ السبيل الوحيد لضمان أمن «إسرائيل» والمحافظة على هويتها اليهودية، لما يحققه ذلك في الوقت نفسه من ضمانِ كرامة الفلسطينيين ومصلحتهم المشروعة في تقرير المصير.[94]

بقي الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما حتى خطابه الأخير متمسكًا بـ«حل الدولتين»، وكان يحث «إسرائيل» على وقف بناء المستوطنات، لكنه لم يتمكن من تحقيق إنجاز واقعي، ويأتي الرئيس الجديد بايدن ليتبنى الخطاب ذاته؛ المنطلق من سياسة أوباما في «المراهنة على التعاون الدولي»، والبحث عن التوافق والحلول الجماعية للنزاعات، وتقوية دور أمريكا في المنظومة الدولية. لكن هذه المرة التحديات أكبر، فمن جهة من الصعب تجاوز أو تغيير المكتسبات التي حققها ترامب في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن جهة أخرى سيكون بايدن في مأزق أمام ملفات عقّدها ترامب بعد توقيعه على اتفاقيات تحدّ من حرية تصرّف أيّ إدارة جديدة حيالها.[95]

كما عبر البرنامج الديمقراطي للرئيس بادين في معرض تطرقه لقضية السلام في الشرق الأوسط عن معارضته «أي خطوات أحادية الجانب من أي من الجانبين، بما في ذلك الضم، الذي يقوض أفق حل الدولتين... وسيواصل الديمقراطيون الوقوف ضد التحريض والإرهاب. نحن نعارض التوسع الاستيطاني. نحن نعتقد أنه في حين أن القدس قضية ترتبط بترتيبات الوضع النهائي للمفاوضات، ينبغي أن تبقى القدس عاصمة غير مقسمة لـ«إسرائيل»، على أن تبقى مدينة غير مقسمة متاحة لأتباع كل الأديان»[96].

جـ. خفض التوتر:

صحيح أن بايدن يمتلك تاريخًا طويلًا من دعم «إسرائيل»، إلا أن إعلانه الالتزام بمبدأ «حل الدولتين» الذي طال انتظاره انحسر إلى أفق بعيد للغاية، وقد يكون بايدن أول رئيس أمريكي خلال جيل كامل يُكرس القليل من الجهد لهذا الحل اللامع الذي لا نهاية له، أو حتى ينصرف عن ذلك، ويكتفي بتحسين ظروف الفلسطينيين؛ بُغية تخفيف التوترات مع الإسرائيليين.[97]

يُفيد برنامج الرئيس بايدن بتوجهه نحو إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات

المتحدة والفلسطينيين، وما يتبع ذلك من إعادة المساعدات المُقدمة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، بما يتفق مع القانون الأمريكي، في المقابل يتعهد بمعارضة أي جهد لنزع الشرعية عن «إسرائيل»، ولاسيما في الأمم المتحدة؛ من خلال المقاطعة وسحب الاستثمارات وحركة العقوبات، مع حماية الحق الدستوري للمواطنين في حرية التعبير.[98]

وأكّد بايدن خلال حديثه عن ملف التطبيع مع «إسرائيل»، أنه سيعمل على استثمار الحالة التي نتجت عن توقيع اتفاقيات سلام معها؛ لتعزيز جهود السلام وخفض التوتر في المنطقة، بالمقابل يسود رأيٌ في أمريكا يُقدِّر عدم استمرار حالة دفع الدول نحو التطبيع في البيت الأبيض، وقد وضّح المحلّل الأمريكي إيشان ثارور أنه: «لا يُعرَف إن كانت موجة التطبيع تذهب أبعد مما ذهبت إليه، فالدول التي طبّعت لم تكن في حالة حرب مع «إسرائيل». إلا أن الاختراق الدبلوماسي يؤكّد تحولات الواقع في الشرق الأوسط، الذي ترى فيه عدد من الدول العربية أن التعاون مع «إسرائيل» يخدم مصالحها ضد العدو المشترك إيران في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة»[99].

الخاتمـــة:

يَخْلُص البحث إلى تقديم ثلاثة سيناريوهات من المتوقع أن تنحصر خيارات الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن فيها، لدى وضع سياسة إدارته (2021–2024) تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي موضع التنفيذ، على أن القضية الفلسطينية لن تحصل على مستوى متقدم في قائمة أجندته الزاخرة محليًّا ودوليًّا بقضايا أكثر أهمية، ونذكر السيناريوهات، ثم السناريو المُرجّح، والتعقيب عليه، كما يأتي:

– السيناريو الأول: مواصلة بايدن سياسات ترامب المنحازة بتطرف إلى «إسرائيل».

– السيناريو الثاني: رجوع بايدن عن سياسات ترامب، ودفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

– السيناريو الثالث: عمل بايدن على استعادة الرعاية الأمريكية لعملية السلام، من دون المساس بمصالح «إسرائيل».

يميل الباحث إلى ترجيح حدوث السيناريو الثالث، بأن تبذل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن جهودًا دبلوماسية مع كلا الطرفين من أجل استعادة الدور الأمريكي في رعاية عملية السلام، وإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات من جديد من دون المساس بمصالح «إسرائيل».

ويمكن تفسير انعكاسات ذلك السيناريو على القضية الفلسطينية من خلال توقّع شكل السياسة التي سيتبعها بايدن بشكل أساسي تجاه التحديات السياسية التي خلقتها سياسة سلفه ترامب للقضية، بعدما تتبع البحث المتغيرات السياسية ذات العلاقة بالقضية، وتنبأ بالعوامل المؤثرة في بايدن ومحددات سياسته العامة تجاهها. ونوجز تقدير سلوك بايدن السياسي المتوقع تجاه تحديات القضية الفلسطينية على النحو الآتي:

1. الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، ونقل السفارة الأمريكية لها: سيُبقي بايدن على الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، كما أنه لن يتراجع عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مُقابل توقع قيامه بإعادة فتح مكتب الخدمات القنصلية الذي يستقبل المعاملات من الجانب الفلسطيني.

2. التعامل مع الجانب الفلسطيني: ستوقف إدارة بايدن حالة الضغط على قيادة السلطة الفلسطينية، وستعمل على احتوائها، من خلال تعزيز التواصل مع الرئيس محمود عباس، وفريقه السياسي والأمني، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والتراجع عن طرد السفير الفلسطيني، في المقابل ستتشدد إدارته في مسألة ضرب أنشطة فصائل المقاومة الفلسطينية، وملاحقتها تحت مسمى «الإرهاب» ولاسيّما في الضفة الغربية، وستعزّز من تعقّبها مصادر تمويل تلك الفصائل تطبيقًا لسياسة «تجفيف المنابع».

3. «صفقة القرن»: سيعمل بايدن على العودة إلى رؤية الحزب الديمقراطي تجاه تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، التي تقوم على أساس مبدأ «حل الدولتين»، القاضي بإقامة دولة فلسطينية على حدود سنة 1967، وإخضاع قضايا مثل: الأحياء الفلسطينية شرق القدس، والجدار، واللاجئين، والاستيطان في الضفة الغربية- للتفاوض بين الطرفين، في ظل تأكيد أنّ القدس «عاصمة غير مقسمة» للإسرائيليين، وضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة.

4. «خطة الضمّ»: سيتغاضى بايدن عن بعض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية مطلع فترته، سعيًا منه لتفادي التصادم مع الإسرائيليين، الذين تكونت لديهم تصورات سلبية تجاه موقفه من الاستيطان، بيد أنه سيكون غير مقتنع بتطبيق «خطة الضم» بشكل أحادي لما يمكن أن يسببه ذلك من عواقب غير متوقعة، قد تُلحق الأذى بأمن «إسرائيل»، وتنهي أيّة آفاق لعملية السلام، ورغم ذلك سيتجنب اللجوء إلى ممارسة الضغوط على الإسرائيليين، خصوصًا في القضايا المالية والأمنية والعسكرية.

5. حملة التطبيع مع «إسرائيل»: سيكون من الجيد بالنسبة لبايدن انضمام دول عربية أخرى لحملة التطبيع مع «إسرائيل»؛ فذلك يعزّز من خفض التوتر في المنطقة، ويزيد من إرساء دعائم السلام فيها، لكنه لن يكون بتلك الفاعلية في الضغط على الدول

لدفعها نحو التطبيع كما فعل ترامب، نظرًا لحجم الانشغال الذي سيقع عليه بفعل القضايا الكبرى التي تنتظره؛ كأزمة التعامل مع فايروس كورونا، واتفاقية التغير المناخي (UNFCCC)، وتعقيدات الملف الاقتصادي مع الصين.

الهوامش والمراجع:

1. "Joe Biden wins US presidential election", Africanews and AP, posted on: 07/11/2020, Seen on: 08/01/2021, t.ly/UsPX
2. « خبراء: اقتحام الكونغرس يكشف حالة الاستقطاب الأمريكية (تقرير)»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2021/01/07، شُوهد في: 2021/01/08، t.ly/yz5Y
3. أبو القاسم أبو هديمة وعبد الحكيم نابي، «المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي»، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد8 (2016)، ص111، 113.
4. عباس عزيز وسعد إيدام، «السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب وآفاقها المستقبلية»، مجلة دراسات دولية، عدد 77-78 (2019)، ص266.
5. منصور كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018)، ص36.
6. حمزاوي جويدة، «الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج5/ع1 (2018)، ص10.
7. كرار البديري، «موقف العراق من الاعتراف الأمريكي بالقدس المحتلة عاصمة للكيان الإسرائيلي»، مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية (2018)، ص1.
8. رويد أبو عمشة، «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس (نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس)»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، مج28/ع1 (2020)، ص274.
9. أحمد دلول، «قراءة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، نُشر في: 2019/01/14، شُوهد في: 2020/12/20، t.ly/Oi61
10. نور أبو عيشة، «11 قرارًا لـ»ترامب» في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية»، وكالة الأناضول، نُشر في: 2018/10/19، شُوهد في: 2020/12/20، t.ly/3U2f
11. حمزاوي جويدة، مرجع سابق، ص17
12. نور أبو عيشة، مرجع سابق.
13. «القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، شُوهد في: 2020/12/21، t.ly/qyFu
14. Made for« الحكومة الفلسطينية تعتبر إغلاق واشنطن بعثة منظمة التحرير إعلان حرب»، نُشر في: 2018/09/10، شُوهد في: 2020/12/21، t.ly/gZel minds
15. ، نُشر في: 2018/09/16، شُوهد في:sputnik«واشنطن تطرد السفير الفلسطيني»، 2020/12/21t.ly/M3KK،
16. «عريقات في مؤتمر صحفي مع أبو ردينة»، دائرة شئون اللاجئين– منظمة التحرير الفلسطينية، نُشر في: 2019/01/31، شُوهد في: 2020/12/21، t.ly/7qec
17. فراس القواسمي، قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917-2020)، تركيا: منتدى الشرق (2020)، ص17-18.

18. محمود الرنتيسي، «السياق الأخلاقي لصفقة القرن قراءة وتقييم»، مجلة رؤية تركية، السنة 9/ ع2 (2020)، ص234-236.
19. Peace to Prosperity, Washington: United States government, (2020) P10.
20. «الأناضول تعرض التفاصيل الكاملة لصفقة القرن المزعومة(إطار)»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2020/01/29، شُوهد في: 2020/01/23، t.ly/gtqj
21. فراس القواسمي، المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية والقدس، إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية (2020)، ص6.
22. « خارطة ترامب تحظى بسخرية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي»، النجاح، نُشر في: 2020/01/29t.ly/ugFA، شُوهد في: 2020/12/23،
23. ، نُشر في: 2020/01/28، شُوهدBBC NEWS« صفقة القرن: ترامب يعلن خطته للسلام»، t.ly/B4thفي: 2020/12/23،
24. «(صفقة القرن): 3 خيارات مجحفة لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين»، مركز العودة الفلسطينيt.ly/3hSi، نُشر في: 2020/01/30، شوهد في: 2020/12/23،
25. بلال ضاهر: «صفقة القرن: ترامب يعلن خطته للسلام»، عرب 48، نُشر في: 2020/01/26، t.ly/7oYxشُوهد في: 2020/12/20،
26. ساري عرابي، سياقات ومآلات ماذا بعد تأجيل قرار الضم؟، إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية (2020)، ص3-4.
27. ، نُشر في:DW«واشنطن: بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية شرعي»، 2019/11/18t.ly/2UdF، شُوهد في: 2020/12/23،
28. يحيى قاعود، «تداعيات اعتراف ترامب بضم الجولان لإسرائيل على الضفة الغربية، فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (2019)، ص2.
29. RT،«السفير الأمريكي في «إسرائيل»: مستعدون للاعتراف بضم تل أبيب أجزاء من الضفة»، t.ly/zgbbنُشر في: 2020/05/06، شُوهد في: 2020/12/25،
30. زين خليل، «مسؤول أمريكي: موقف واشنطن لم يتغير من ضم المستوطنات»، وكالة الأناضول t.ly/DxwMالتركية، نُشر في: 2020/05/09، شُوهد في: 2020/12/25،
31. «خلافات أمريكية وإسرائيلية قد تؤجل خطة ضم الضفة والغور»، عربي 21، نُشر في: 2020/06/22t.ly/spHz، شُوهد في: 2020/12/25،
32. «بومبيو: قرار ضم أجزاء من «الضفة» يخص إسرائيل»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2020/06/24t.ly/QWFe، شُوهد في: 2020/12/25،
33. Michael R. Pompeo, Marking of Country of Origin – Press Statement, An official website of the United States government, Posted on: 19/11/2020, Seen on: 25/12/2020, t.ly/mGOn
34. The« الولايات المتحدة تبدأ بوضع علامة (صُنع في إسرائيل) على منتجات المستوطنات»، t.ly/9pUX، نُشر في: 2020/12/24، شُوهد في: 2020/12/25، Time of Israel
35. محسن صالح وآخرون، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2020)، ص73، 81، 128، 163.
36. إلهام شمالي، «مسار التطبيع بين المملكة المغربية و»إسرائيل»»، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2020)، ص1.
37. وائل. ن: «هل تعمّد محمد السادس إهانة العثماني؟»، صحيفة الشروق اليومي المغربية، نُشر في: 2020/12/23t.ly/v9lX، 2020/12/25،

38. «حكومات السلطة الثلاث» الجزيرة نت، نُشر في: 2007/10/07، شُوهد في: 2020/12/25، t.ly/BbSg
39. ميا سوارت، «المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية» مركز بروكنجز الدوحة، رقم 25 (2019)، ص6-7.
40. 14 للمصالحة الفلسطينية على الترتيب التالي: 1- إعلان القاهرة 2005، 2- مبادرة وثيقة الأسرى 2006، 3- اتفاق مكة 2007، 4- إعلان صنعاء 2008، 5- محادثات 2009، 6- محادثات 2010، 7- اتفاقية القاهرة 2011، 8- اتفاقية الدوحة فبراير 2012، 9- اتفاق القاهرة، مايو 2012، 10- محادثات يناير 2013، 11- اتفاقيتا غزة (الشاطئ) والقاهرة 2014، 12- محادثات 2016، 13- اتفاق القاهرة 2017، 14- محادثات إسطنبول-القاهرة 2020.
41. عزام شعت، «اتفاق إسطنبول بين حركتي فتح وحماس: دوافعه وآفاقه»، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، نُشر في: 2020/10/08، شُوهد في: 2020/25t.ly/18YX،
42. «صالح العاروري يعلّق على عودة التنسيق الأمني مع الاحتلال ومسار المصالحة وتداعيات التطبيع العربي»، قناة الحوار: لقاء تلفزيوني، عُرض في: 2020/11/25، شُوهد في: 2020/12/25t.ly/doHx،
43. المصدر نفسه.
44. عربي، نُشر في: TRT«فتح وحماس تتعهدان بـ»الوحدة» ضد خطة الضم الإسرائيلية»، 2020/07/02t.ly/aXKj، شُوهد في: 2020/12/25،
45. إبراهيم أبراش، «حول اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية»، ميدل إيست أونلاين، نُشر في: 2020/09/06، شُوهد في: 2020/12/25، t.ly/WM6w
46. يوحنان تسورف وكوبي ميخائيل، «فتح وحماس، بين المصالحة والأجندات الوطنية والإقليمية»، منشورات معهد بحوث الأمن القومي، ترجمة القدس العربي، نُشر في: 2020/10/18، شُوهد في: 2020/12/25، t.ly/b13J
47. Made forعلاء جمعة، «هل فوز بايدن بالرئاسة هو السيناريو الأفضل للفلسطينيين؟»، t.ly/LYP8، نُشر في: 2020/10/15، شُوهد في: 2020/12/25، Minds
48. ،Sputnik« اجتماع لقاء الأمناء... ما الذي عطّل قطار المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس؟»، t.ly/Q0aCنُشر في: 2020/11/02، شُوهد في: 2020/12/27،
49. «فتح وحماس تنهيان جولة مباحثات في القاهرة دون الوصول لحلول نهائية»، القدس العربي، نُشر في: 2020/11/18، شُوهد في: 2020/12/27، t.ly/Nyyz
50. رائد موسى، «عودة للمربع صفر.. تفاصيل اللحظات الأخيرة لفشل حوار القاهرة بين فتح وحماس»، الجزيرة نت، نُشر في: 2020/11/19، شُوهد في: 2020/12/27، t.ly/vsEM
51. نائلة خليل، «عودة التنسيق الأمني مع الاحتلال: سلفة فلسطينية لبايدن بلا ثمن»، العربي الجديد، نُشر في: 2020/11/19، شُوهد في: 2020/12/27، t.ly/Hn0h
52. «سلطة عباس تعيد العلاقة كاملة مع إسرائيل»، العرب، نُشر في: 2020/11/17، شُوهد في: 2020/12/27t.ly/O6Xs،
53. محمود مجادلة، «عودة التنسيق الأمني: المبادرة فلسطينية والوساطة نرويجية»، عرب 48، نُشر في: 2020/11/17، شُوهد في: 2020/12/27، t.ly/LwdE
54. «قادة الفصائل في غزة يطالبون السلطة بقطع العلاقة مع إسرائيل والذهاب نحو شراكة وطنية»، القدس العربي، نُشر في: 2020/12/01، شُوهد في: 2020/12/12، t.ly/2HkY
55. »، وكالة وطن 24 الإخبارية، نُشر« فتح: حماس أفشلت حوارات المصالحة الفلسطينية في القاهرة في: 2020/11/24، شُوهد في: 2020/12/27، t.ly/h0zN

56. «صالح العاروري يعلّق على عودة التنسيق الأمني...»، مصدر سابق.

57. «هنية يكشف عن مساع جديدة لاستئناف الحوار الوطني» حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، t.ly/2CKqنُشر في: 2020/01/01، شُوهد في: 2020/01/01،

58. «بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية بشأن ترحيب الرئيس برسالة حماس حول إنهاء الانقسام»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا، نُشر في: 2020/01/02، شُوهد في: 2020/01/02، t.ly/KdaE

59. ، نُشرMade for minds«وصف أردوغان بـ»المستبد».. أنقرة غاضبة من انتقادات بايدن»، t.ly/21Qbفي: 2020/08/16، شُوهد في: 2020/12/26،

60. محمود الرنتيسي، «في عهد بايدن.. هل ينفذ وعيده الانتخابي أو يُقرّ بأهمية تركيا ومصالحها؟»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (2020)، ص4-5.

61. "CHP Genel Başkanı Kılıçdaroğlu, Joe Biden'ı tebrik etti", NTV, yayın tarihi: 08/11/2020, gözleme tarihi: 26/12/2020, t.ly/ySlI

62. Kübra Par, "Erdoğan Biden'ı neden geç tebrik etti?", Haber Turk, yayın tarihi: 11/11/2020, gözleme tarihi: 26/12/2020, t.ly/Bs2n

63. "AKP'li Murat Mercan Washington Büyükelçisi Olacak", Amerikanin sesi, yayın tarihi: 09/11/2020, gözleme tarihi: 26/12/2020, t.ly/d11x

64. ، نُشرThe Time of Israel«تركيا تعين سفيرًا جديدًا في إسرائيل، منهية خلافًا استمر عامين»، t.ly/HYi7في: 2020/12/14، شُوهد في: 2020/12/26،

65. عمر كوش، «مستقبل العلاقات التركية الأميركية بعد فوز بايدن»، العربي الجديد، نُشر في: 2020/11/25t.ly/DXAl، شُوهد في: 2021/01/02،

66. غنوة كنان، «لعبة المصالح وراء تقارب تركيا مع حماس»، صحيفة الرؤية، نُشر في: 2020/09/07t.ly/nyz3، شُوهد في: 2021/01/02،

67. "İsrail ile istihbari ilişkilerimiz devam ediyor", Made for Minds, yayın tarihi: 25/12/2020, gözleme tarihi: 26/12/2020, t.ly/xd2F

68. وليد عبد الحي، «تصريحات أردوغان: استمرار التنسيق الأمني مع إسرائيل»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، نُشر في: 2020/12/28، شُوهد في: 2021/1/02، t.ly/qrk7

69. Seth J. Frantzman, "Turkey's regime seeks to isolate Israel using phony reconciliation", The Jerusalem Post, posted on: 13/12/2020, Seen on: 02/01/2021, t.ly/H2Wg

70. ، نُشر في: 2020/11/08،Made for Minds«إسرائيل وإيران.. عند بايدن يلتقي الخصوم»، t.ly/prRmشُوهد في: 2020/12/26،

71. سحر المكاوي، «دول لم تهنئ بايدن بفوزه برئاسة أمريكا: هدّدها بدفع الثمن»، الوطن، نُشر في: 2020/11/09t.ly/k3TA، شُوهد في: 2020/12/30،

72. Lawrence J. Haas, Iran Trap: Why Biden Must Avoid Tehran's Tried and True Tricks, The National Interest, posted on: 05/12/2020, Seen on: 01/01/2021,

73. أمير طاهري، «بايدن يطرح مزيجًا من أوباما وترمب»، الشرق الأوسط، نُشر في: 2020/07/31، t.ly/IADKشُوهد في: 2020/12/26،

74. « بايدن بأول تعليق على اغتيال «زادة»: لا يمكن الجزم بتداعياته»، عربي 21، نُشر في: 2020/12/04t.ly/iCXf، شُوهد في: 2020/12/27،

75. علي مطير، «بايدن في البيت الأبيض: كيف تكون السياسة الخارجية الأميركية؟»، العهد، نُشر في: 2020/07/23، شُوهد في: 2020/12/26، t.ly/ZR0U
76. عبد الرؤوف أرناؤوط، «إيران و»الضم» قد تعكران صفو علاقات بايدن ونتنياهو»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2020/11/10، شُوهد في: 2021/1/03، t.ly/3U7d
77. محمود الرنتيسي، «إمكانية حل الأزمة الخليجية قبل رحيل ترمب.. الدوافع والتحديات»، مركز دراسات سيتا التركي، نُشر في: 2020/11/29، شُوهد في: 2020/12/29، t.ly/16Du
78. أحمد يوسف، «تصريحات خليجية إيجابية.. فهل تتحقق المصالحة؟»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2020/12/25، شُوهد في: 2020/12/28، t.ly/4Z2h
79. «أمير الكويت يعرب عن سعادته بإحراز تقدم نحو حل الأزمة الخليجية»، وكالة الأناضول التركية، نُشر في: 2020/12/05، شُوهد في: 2020/12/28، t.ly/STeX
80. «»العلا» تؤكد عودة كاملة للعلاقات وصفحة جديدة بين الرباعي وقطر»، وكالة الأناضول، نُشر في: 2021/01/05، شُوهد في: 2021/01/06، t.ly/Prrp
81. محمد المنشاوي، «سياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط»، جريدة الشروق، نُشر في: 2020/07/30، شُوهد في: 2020/12/26، t.ly/usDA
82. «البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الحادية والأربعين»، السعودية: مجلس التعاون الخليجي (2021)، ص8-9.
83. «ترحيب فلسطيني بالمصالحة الخليجية»، وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، نُشر في: 2021/01/05t.ly/DeL0، شُوهد في: 2021/01/06،
84. «الشعبية تهاجم السعودية وتؤكد وجود تغيير خطير في سياستها تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي»، القدس العربي، نُشر في: 2020/03/10، شُوهد في: 2021/01/01، t.ly/SVf2
85. منصور أبو كريم، «ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في حالة فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن»، برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والإستراتيجية (2020)، ص3، 5.
86. أمير طاهري، «بايدن يطرح مزيجًا من أوباما وترمب»، الشرق الأوسط، نُشر في: 2020/07/31، شُهد في: 2020/12/29، t.ly/pve
87. حمزاوي جويدة، مرجع سابق، ص17
88. عدنان أبو عامر، «انعكاسات فوز بايدن على السياسة الإسرائيلية»، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2020)، ص7-8.
89. محسن صالح وآخرون، «فوز بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية وانعكاساته على القضية الفلسطينية»، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير إستراتيجي، رقم122 (2020)، ص3-6.
90. علي مطير، مصدر سابق.
91. James Traub, “Under Biden, the Middle East Would Be Just Another Region”, Foreign Policy, posted on: 09/09/2020, Seen on: 27/12/2020, t.ly/o58Z
92. منصور أبو كريم، مصدر سابق، ص3، 5.
93. “Israel’s annexation of West Bank would ‘choke off any hope of peace’, Joe Biden says”, middle east eye, posted on: 18/05/2020, Seen on: 27/12/2020,

94. James Traub, “Under Biden, the Middle East Would Be Just Another Region”, Foreign Policy, posted on: 09/09/2020, Seen on: 27/12/2020, t.ly/o58Z

95. أنيس علال، «مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن: الاستثمار في مكتسبات ترامب والعودة إلى نهج أوباما»، برلين: المركز الديمقراطي العربي (2020)، ص3-4.

96. محمد المنشاوي، مصدر سابق.

97. James Traub, “Under Biden, the Middle East Would Be Just Another Region”, Foreign Policy, posted on: 09/09/2020, Seen on: 27/12/2020, t.ly/o58Z

98. محمد المنشاوي، مصدر سابق.

99. Ishaan Tharoor, “What the U.S. election means for the Middle East”, Washington, posted on: 132020/10/, Seen on: 262020/12/, t.ly/1bCr